# ضغوط شعبية واسعة تطالب الرئـــــيـــــ

طالب مختلف الفعاليات الحزبية والشعبية فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام باجراء انتخابات نيابية مبكرة عملاً بصلاحياته الدستورية.

واستجابة لإرادة الشعب التي منحت المؤتمر الثقة في الانتخابات الرئاسية والمحلية والبرلمانية.. وقالوا : ان استمرار تعطيل الحوار من قبل احزاب المشترك يعد انقلاباً على الديمقراطية وهذا لايمكن القبول به.

## قيـــادات حزبيـة : نحذر من التراجع عن مبدأ التداول السلمي

■ استهجن عدد من أمناء عموم الأحزاب موقف اللقاء المشترك وتنصله عن الحوار مع المؤتمر الشعبي العام حسب اتفاق فبراير الفائت.

وقالوا لـ« الميثاق »: إن التنصل عن إجراء الحوار ارتداد فاضح عن النهج الديمقراطي والرأي الآخر.. مشيرين الى أن قيادات أحزاب اللقاء المشترك لا تؤمن بالديمقراطية ولا بالحوار لحل المشاكل التي تنشأ بين الأحزاب بقدر ما تمارس الابتزاز السياسي.وطالبوا بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة شارك المشترك أم لا.

استطلاع / عارف الشرجبي

ويقول ناصر النصيري- أمين عام حزب الجبهة الديمقراطية:

على ما يبدو أن اتفاق فبراير الماضي بالنسبة لقيادات المشترك كان عبارة عن مجرد ذريعة لاكتساب الوقت بهدف تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق هدفها المتمثل في التراجع الكلي عن مبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق الاحتكام للصندوق ومن ثم الضغط على المؤتمر في تقاسم السلطة.. وفي رؤية المشترك التي أعلنها يتضح أن هناك خطة وأجندة لتجزئة وطن ٢٢ مايو الى عدة كيانات شطرية قبلية مذهبية مناطقية تحت مبرر انشاء حكم الاقاليم، وكذا اتباع انشاء نظام برلماني وهو الأمر الذي يعد تراجعاً الى الخلف عن النهج الديمقراطي التعددي.

### محـــاور عدة

ويضيف: المشترك يلعب حالياً في عدة محاور منها دعاة الانفصال في الجنوب، والمتمردون في صعدة.. والدليل على ذلك اشتراط المشترك وقف المطاردات للخارجين على القانون من هذه الجماعات ومن تم اشراكهم في الحوار مع المؤتمر وبقية القوى السياسية، وهذا يتعارض مع الدستور والثوابت الوطنية.. ويتساءل: كيف لنا أن نتحاور مع الخارجين على القانون وقطاع الطرق والقتلة في وضح النهار ناهيك عن مطالبتهم اشراك الانفصاليين في الخارج بهذا الحوار، وتسهيل عودتهم للبلاد رغم ادراكهم أنهم مشمولون بقرار العفو العام الذي أصدره فخامة الأخ الرئيس ولا يوجد ما يمنعهم من العودة كما عاد الآخرون.

مؤكداً أن كل ذلك يدل على أن قيادة المشترك تنصلت تماماً عن اتفاق فبراير بشأن تأجيل الانتخابات ومعالجة بقية النقاط.وطالب النصيري من قيادة المؤتمر الشعبي العام بأن تتحمل مسئوليتها التاريخية وتدعو الى حوار وطني شامل مع باقي القوى السياسية الموجودة في الساحة وهي أكثر من ١٦ حزباً سياسياً، وألا تستجيب للمشترك في حصر الحوار على خمسة أحزاب موجودة في البرلمان باعتبار أن وظيفة البرلمان تشريعية ورقابية وليست سياسية كما أن حصر الحوار في مجلس النواب يؤدي الى إلغاء دور الأحزاب الأخرى خارج البرلمان.. مشدداً على ضرورة السير في الإعداد والتحضير للانتخابات النيابية القادمة سواءً شاركت أحزاب المشترك أم لا.

■ إلى ذلك يقول أمين عام الحزب القومي الاجتماعي عبدالعزيز البكير تعليق الحوار مضيعة للوقت ولا يخدم البلد والوضع العام.. وقال: إن أجندة الحوار لا بد أن تكون محددة وواضحة والا كيف يتم تأجيل الانتخابات ومضى ثلث المدة المتفق عليها للتأجيل ولم يبدأ الحوار حتى الآن.

وأكد البكير ان وضع نقاط جديدة من قبل المشترك على بنود الحوار ذريعة لخلق أزمة سياسية وعدم الخروج بحل واتفاق يفضي الى يوم الانتخاب ٢٠١١ م حسب الاتفاق بين المؤتمر والمشترك..لافتاً الى أن الاتفاقات السابقة بين هذه الاحزاب كانت لتقاسم المصالح بينهم وهذا يؤكد ان المشترك لا يؤمن بالحوار من اجل مصلحة الشعب وإنما من أجل مزيد من المكاسب الحزبية على حساب بقية الاحزاب الموجودة في الساحة.

### هواش:
### الانتخابات المبكـرة هي الحـــل

■ النصيري

■ البكير

■ هواش

### البكير: تعليق الحوار مضيعة للوقت وإدخال البلد في أزمة

### النصيري: المشترك لا يريد الحوار بل تقسيم البلد

وقال البكير: إذا لم يستطع الحوار بين هذه الاحزاب خلال الفترات الماضية على اتساعهاو الخروج بنتائج إيجابية فكيف يمكن ان يصلوا الى اتفاق في هذا الوقت القصير مع وجود جملة من المشاكل..المختلف عليها والتي يصر المشترك على تجاوزها والحوار حولها كمسألة الحوثيين والانفصاليين والمخربين في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية.. مؤكداً انه لا يمكن أن يكون هناك أي حوار مع هذه الجماعات تحت أي ذريعة وأن القبول أو المطالبة بالحوار مع هؤلاء يعد خروجاً عن الثوابت والدستور وهو الشيء الذي لا يمكن القبول به تحت أية حجة.وطالب أمين عام الحزب القومي ان تنفذ مبادرة فخامة الاخ علي عبدالله صالح حول عقد مؤتمر وطني للتصالح والتسامح والحوار تحت سقف الوحدة، ويشترك في الحوار كل الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والشخصيات الاجتماعية والعلماء للخروج برؤية وطنية تسير عليها لتجاوز هذه المشكلة ومن ثم الإعداد لإجراء الانتخابات النيابية في الموعد المحدد شارك المشترك أم لا.

### لم يبدأ بعد!!

من جانبه تحدث الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي عبدالواحد هواش قائلاً:

إن الحوار الفعلي بين المؤتمر وأحزاب المشترك لم يبدأ بعد وما إعلان المشترك تعليق الحوار إلاّ ذر الرماد على العيون أمام الشعب ليحملوا المؤتمر إفشال الحوار بتلك الحجج التي رددها المشترك في بيانه الذي أعلن فيه تعليق الحوار.

وطالب هواش بالاحتكام للحوار الوطني الشامل الذي دعا اليه الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بأن يشرك فيه كل القوى السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة باستثناء تلك الكيانات التخريبية والانفصالية أو الحوثية التي تدعو للخروج على الثوابت والعودة للعهود المظلمة.

وقال : من الغريب والعجيب أن نظل نلهث خلف خمسة أحزاب «المشترك» نصبت نفسها ممثلاً للقوى السياسية في الساحة بشكل غير قانوني وغير ديمقراطي.معتبراً : احتكار المعارضة على هذه الأحزاب والتي لايتجاوز عمرها عمر الوحدة في الوقت الذي توجد أحزاب عريقة وقدمت للوطن الكثير ويتم استبعادها وإلغاؤها معتبراً ذلك تراجعاً عن النهج الديمقراطي والتعددي.

وشدد الأمين العام المساعد لحزب البعث القومي على ضرورة الاستجابة لدعوة الرئيس الى اجراء حوار شامل، وإن لم تستجب أحزاب المشترك فليس هناك مشكلة ويمكن أن تخرج باقي الأحزاب والمؤتمر برؤية لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد أو إجراء انتخابات مبكرة حتى نخرج من هذه الأزمة التي يحاول المشترك جرنا اليها بكل السبل والألاعيب.□

## أكاديميون : على المؤتمر ان يتحمل مسؤوليته الوطنية وان لايفرط بالدستور

دعا عدد من رؤساء الجامعات اليمنية والأكاديميون الاحزاب والتنظيمات السياسية الى تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية الضيقة.. وقالوا: ان موقف اللقاء المشترك من الحوار عدمي ولايعبر عن المسئولية الوطنية ، بل انها تسعى الى تعطيل النهج الديمقراطي في بلادنا.. وطالبوا الدولة بإجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد او التعجيل بها بحسب الدستور والقانون.. الى التفاصيل :

### د.الشعبي : أطروحات المشترك مبهمة

### د. هزاع : المشترك يسعى لتعطيل الدستور

– في البداية يقول الدكتور عبدالعزيز الشعبيي – رئيس جامعة إب : فيما يتعلق بأسلوب اللقاء المشترك بالدعوة للحوار ولا نعرف ماهو الحوار الذي يرضيه.. وعندما يتم تحديد موعد لهذا الحوار نجد اللقاء المشترك يتنصل تماماً عنه، وعندما يحاور فانه يحاور نفسه فقط وكأنه القوة السياسية الوحيدة في الساحة.. وهذا منطق لايمكن ان يكون موجوداً في الأعراف الديمقراطية ولا حتى في التعاملات البسيطة، وفي نفس الوقت ايضاً نجد القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر، تحرص على ممارسة العمل السياسي جنباً الى جنب مع مشاريع التنمية والبناء المختلفة حتى لاتتعثر او يتم اهمالها، بينما نجد على النقيض تصرفات اللقاء المشترك تعمل جاهدة على وضع العراقيل المستمرة امام اي مشروع سياسي او اقتصادي او تنموي.

### شاخ تفكيرها

ويضيف: مما يزيد الطين بلة ان بعض المغامرات الاجرامية التي تقوم بها فئات خارجة على القيم وكل الاعراف الانسانية والقانونية والدستورية، تقف احزاب اللقاء المشترك مؤيدة ومساندة لكثير منها او ساكتة عن بعضها الآخر.. فهل هذه هي المواقف الوطنية او المسئولية الملقاة على عاتق الجميع في الممارسات والسلوكيات المختلفة لان هذه القوى السياسية جميعها يفترض ان تسير وفقاً للنظام العام المقصود به تفاعل كل القوى للمصلحة العامة.. وتأتي قضية تعليق الحوار من قبل أحزاب المشترك لتؤكد ان موقفها مبهم لايستطيع أحد فك شفرته إلاّ قيادات المشترك وحدها بل واشك في ذلك ايضاً.

■ الشعيبي

اليوم اليمن يمر بلحظات صعبة وحاسمة وهنا تأتي المواقف المشرفة التي تنأى بنفسها عن التكسب والسعي خلف المصالح الضيقة والشخصية.

فالقوى المتربصة بوحدتنا ونظامنا الجمهوري وبتاريخنا ومستقبلنا حقيقة مؤكدة ولا أدل على ذلك ان الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر مازالت تُحارب حتى اليوم وهذه القوى التي تعودت على الظلم والطغيان والسيطرة على كل مقاليد الحكم والحياة صعب عليها اليوم.. ان ترى كل هذه المنجزات ويصبح المواطن حراً كريماً يعيش في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية بشيء من الاتساع والكثافة قل ان يوجد لها مثيل في التاريخ الماضي وعلى مستوى المنطقة العربية بأسرها.. وهذه الثقافة التي ورثها اولئك المنتمون الى بقايا الاستعمار والإمامة غير قادرين اليوم على الاندماج في هذه الحياة الرحبة والواسعة الوارفة.. وهنا نناشد قيادات أحزاب اللقاء المشترك ونقول لهم إن الوطن هو مسئولية الجميع وليس مسئولية الحاكم او القيادة السياسية وهي مسئولية امام الله أولاً ثم التاريخ الذي سيسجل بقلمه كل من بنى ولو لبنة واحدة في جدار التنمية والخير للوطن.

ويرى الدكتور الشيعبي ان الحياة الديمقراطية والسياسية ليست محصورة برضا المشترك ان وافق على الحوار تم كل شيء الشعبي العام منذ عدة سنوات لم يكن حواراً بقدرما كان وسيلة انتهجها المشترك للوصول الى مكاسب سياسية على حساب المؤتمر وبقية الاحزاب في الساحة الوطنية.

واضاف : هذا الابتزاز المشتركي والتنازل المستمر من قبل المؤتمر اغرى قيادات المشترك الى تصعيد المطالب التي نشعر انها تعجيزية الى حد بعيد وهذا يحسب للمؤتمر الشعبي الذي يرضخ للابتزاز فلو كان الأمر بيد احزاب المشترك او اي منها لما تنازلت بشيء ولدخلت البلد في ازمات قاتلة.

مؤكداً ان اعلان تعليق الحوار من المشترك وربط استمراريته بتلك المطالب التي لايمكن القبول بها كاشراك الانفصاليين او الحوثيين في الحوار امر يجعلنا ندرك بل ونجزم ان المشترك هذه المرة لايريد مطالب معينة كما جرت العادة وانما يريد ادخال المؤتمر في متاهة يصعب عليه الخروج منها.. واوضح قائلاً : المؤتمر حزب الاغلبية وبيده الدستور والقانون وارادة الشعب يمكنه الاعتماد عليها واللجوء اليها في مثل هذه الظروف أما اذا ظل المؤتمر لايرى في الساحة إلاّ المشترك ليستقيم ميزان الديمقراطية فهذا موقف غير صائب وقد يحسب عليه في المستقبل.

مؤكداً ان على المؤتمر حماية الثوابت بصفته حزباً حاكماً تقع عليه مسئولية حمايتها وايضاً حفظ حقوق باقي الاحزاب الصغيرة خارج المشترك والتي تندرج تحت اطار التحالف الوطني الديمقراطي.

وطالب هزاع المؤتمر الشعبي العام وبقية الاحزاب ان تتحمل مسئوليتها التاريخية للخروج بالبلد من هذه المشكلة التي زرعها المشترك ويريدنا ان نجني تبعاتها الوخيمة على الوطن والمواطن.

وقال : إذا ظل المشترك على موقفه هذا من الرفض للحوار والتنصل عن الاتفاق فعلى المؤتمر وحكومته اجراء انتخابات برلمانية مبكرة حسب الدستور الذي يخول له ذلك وألا سيصبح المؤتمر شريكاً في نظر الشعب فيما سيحدث من كوارث.

■ الشعبي

■ الكبسي

### د.الكبسي: الحوار مطلب ديمقراطي وتعليقه تراجع غير مبرر

وان رفض تعطل كل شيء وانما هناك قوى سياسية حية وايضاً القانون والدستور والارادة الجماهيرية التي منحت المؤتمر أغلبية شعبية تمكنه من الاستناد اليها وبالتالي فإذا ظل المشترك يتعنت في مواقفه المبهمة فإن الانتخابات البرلمانية هي الحل الناجح لتجاوز هذه العثرات التي هي اساساً من صنع المشترك خاصة بعد ان اصبحت التنازلات المعتادة لاتغريه وتلبي طلبه ونهم قياداته التي شاخ تفكيرها.

### ابتزاز مشتركي

ويرى الدكتور عبدالصمد هزاع –رئيس الجامعة اليمنية الاردنية– ان الحوار الذي دار بين احزاب اللقاء المشترك والمؤتمر

### قانون جديد

ويقول الدكتور احمد الكبسي – نائب رئيس جامعة صنعاء : الحوار مطلب ديمقراطي للجميع والتنصل عن الحوار تنصل عن المسئولية الوطنية وعدم الوصول الى حلول مسئولة للمشاكل التي قد توجد بين الفترة والأخرى بين الاحزاب، واضاف : ليس أمام المؤتمر الشعبي العام كحزب حاكم إلا ان يتصرف كدولة وان يمارس المهام المنوطة به طبقاً للقانون والدستور بدلاً من تقديم التنازلات التي أغرت بعض الاحزاب في التطاول على القانون والدستور وشجعتها للتطاول عليه.. وقال نحن نعلن ان الحوار هو نهج الاخ الرئيس منذ توليه الحكم واذا رأى تعنتاً من قبل المشترك فليس امامه إلاّ الدعوة للانتخابات المبكرة.. وطالب الكبسي من حكومة المؤتمر ان تطبق القانون ضد كل الخارجين على القانون والدستور بكل مسمياتهم.

وقال : يجب ان تشترك جميع الاحزاب في الساحة سواء في المشترك او خارجه في أي حوار قادم وان يكون الحوار في اطار الدستور والثوابت ودون تقديم أي تنازل فالتنازل عن هذه الثوابت يعد تفريطاً في السيادة ولابد من التصدي لكل من يحاول المساس بها تحت أية ذريعة.. وطالب نائب رئيس جامعة صنعاء سن قانون جديد لتحريم المساس بالثوابت ومعاقبة كل من يحاول التفريط بها سواء بالدعوة الى الانفصال او عودة الإمامة البغيضة او بمساندة هذه الدعوات المشبوهة تحت غطاء الديمقراطية. □

## نقابيون وتـ
## المشـــتر

ويقول نجيب محمد حيدره –عضو اتحاد الفلاحين– ان العراقيل التي يضعها المشترك امام الحوار توجب على المؤتمر القيام باجراء انتخابات نيابية مبكرة والسير بالبلد نحو التنمية وعدم الرضوخ لتقديم المزيد من التنازلات، التي تعتقد احزاب المشترك انه من خلالها يمكن ان تفرض أجندتها المعرقلة للمسيرة الديمقراطية في الوطن.

وأشار الى ان دعوة المشترك للحوار اراد منها ممارسة الابتزاز السياسي ولو على حساب الحقوق الشرعية والدستورية للمواطنين او على حساب قضية السلم الاجتماعي او على حساب الوطن ووحدته، وان زعمهم أنهم أوقفوا الحوار حتى ينجزوا تنفيذ ما يطلبونه من تنازلات، فمثل هذه الشروط يراد بها العرقلة، وهذا السلوك لايخدم قضية الحوار او قضية الانتخابات البرلمانية او الاتجاه نحو تنمية الوطن وأمنه واستقراره فضلاً عن أنه لايخدم الديمقراطية.

وطالب عضو اتحاد الفلاحين فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بعدم تلبية رغبة أحزاب المشترك التي لا يهمها إلاّ مصالحها الضيقة، وان يبدأ المؤتمر القيام بالانتخابات البرلمانية والسير بالبلد نحو التنمية وعدم الرضوخ لتقديم المزيد من التنازلات.

### المشترك يهدف الى تعطيل الحوار

أما الاخ علي سلام– الامين العام للاتحاد السمكي فرع عدن–فقد استغرب من اساليب احزاب المشترك التي تهدف الى تعطيل الحوار وافشال التجربة الديمقراطية، فلا يهمها سوى الوصول الى مآربها عبر الحبال القصيرة.. متسائلاً : متى ستستفيد هذه الاحزاب من دروس فشلها على الصعيدالجماهيري والشعبي؟ لماذا لم تتعظ والى متى ستقف امام الارادة الجماهيرية وتطلعاتها في الحياة الديمقراطية والتنموية.. لماذا يرفضون